ولم يذكر المختلف فيه وهو حسن وجهه باضافة الصفة المجوزة عن
اللام الى معمولها المضاف فكانه اختاره مذهب الكوفيين
فانهم يجوزونه في السعة بلا قبح لانتفاء المذكورين وما قسم
فيه ضمير واحد اما في نفس الصفة او معمولها احسن لان الضمير
فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما فيه ضميران
حسن لاشتماله على المحتاج اليه الاحسن لاشتماله على زائد
والاولى وان لم يكن في الصفة ولا في معمول ضمير فقبيح لعدم
الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير في الصفة
غير ظاهر ظهوره في المعمول ذكر قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال
ولو رفع بها نائب الفاعل اي بالصفة اي لو رفع الصفة اسما
ظاهرا بالفاعلية فلا ضمير فيها لامتناع تعدد الفاعل والا اي
وان لم يرفع بها سواء نصب على التشبيه او على التمييز او جرت
بالاضافة ففي الصفة ضمير لامتناع خلو الصفة عن الفاعل
كالفعل مطابق ذلك الضمير للموصوف في التذكير والتانيث
والافراد والتثنية والجمع كمطابقتها اياه والفاعل والمفعول
اللازمان اراد بلزوم المفعول تعديه فعله الى واحد فان
ذلك الواحد ينوب مناب الفاعل فلا يبقى مفعول

منصوب

منصوب فيكون كالازم والمنسوب كهاشمي كهي اي كالصفة
المشبهة فيما ذكر من الاقسام والاحكام واما المعدى منها
فلا ينجر ونصب فاعله ولا جره لئلا يشتبه على تقدير حذفه
وحمل عليه عند الاكثرين ما ذكر معموله منصوبا بعده اسم التفضيل
قياسه للفاعل لتفضيله على غيره في الفعل لا التفضيل
المفعول اذ لو كان لها كثرة الاشتباه فجعلوه في الاكثر
وما والفاعل وقد جاء سماعا لتفضيل المفعول كاشهر اكثر مشهورية
ولو ترك هذا ايضا كان انسب لانه من احوال الوضع
والصيغة ويستعمل اسم التفضيل باحد الثلثة بطريق الانفصال
المحقق باللام المعرفة فيطابق موصوفه افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها لعدم المانع
الذي سيجئ كزيد الافضل الزيدان الافضلان الزيدون
الافضلون هند الفضلى الهندان الفضليان الهندات
الفضليات او بمن فهو مفرد مذكر لفظا ابدا وان كان
غيره للكراهتهم نحو قى التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر
بما في حكم الوسط لامتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفاصلة
بينه وبين احمر فكانها من تمام الكلمة عكس رتب الكافية

Copyright © King Saud University